

الرسول صلعم لا يحمل الكذب لاننا اذا قطعنا النظر عن خصوصه المتكلم ولا قطعنا محمول منبره  
دلك الخبر وجدنا ما اشبهت بشي اوله عند ذلك يحمل الصدق والكذب عند العمل وكذا لا  
يراد ان مثل محول الكذب اعظم من البرؤفة من الهمم الى محرم العمل بما عديت وطرفها مع  
السنة لا يحمل عده الكذب اصلا بل هو جازم بصدقه وحاكم بامتناع كونه قطعنا لنا قطعنا النظر  
عن خصوصه فكذلك لم يثبت ونظرا لا يحصل بهوما ينادما هما ما وجدناه اما هو شي لشي  
اوسلحه عند ذلك يحمل الصدق والكذب عند العمل لما اشبهه وانما حصل ان المراد يحمل  
الصدق والكذب عند العمل بطر الامانة فهو مع النظر عما عدا الهمم عن خصوصه فهو مع  
دلك الخروج فلما اشكال في ان الاحكامه يحمل الصدق والكذب وهما سوال مشهور وموافق  
موقوف المراد يحمل الصدق والكذب سلمه الدور لان الصدق مطابقا للواقع والكذب عدم  
مطابقه للواقع والموافق ان ذلك انما هو عن غير الصدق والكذب كما ذكره واما اذا فر  
الصدق مطابقتا للنسبة الاعادة او الابعاد للواقع والكذب عدم مطابقتها للواقع فلا يرد  
لاصلا **قال** انما اراد من الاحكامه الدلالة على طلب الفعل **والاعراض** عليه ان الكلام في قسم الاشياء  
مما يكون تلك الاحكام واحدا وهو التسمية فكيف يخرج بتقدير الدلالة له الواقع ويمكن ان يحتمل  
ان المراد بالاحكام عن تلك الاحكام اذ اسلمت في طلب الفعل بطريق الاثر وعما سئل المجاز  
يكون داخل في الاثر ولكن لا يلزم المعنى الاثني مما يترتب عليه في النظر في الناطق بالاصل  
اخبار وان كانت معانيها متداشرا لطلبها **قال** كذا المعنى اذ في الاسماء تحت التسمية  
**الاول** صل عليه كيف يقع دراجتي في السمع ان الاسماء دال على الطلب ولا يباينها بالوضع  
والسنة ما يدل على الطلب دلاله وضعية واجيب بان الاسماء وان دل بالوضع على  
طلب الهمم كدلالة الهمم على طلب الفعل فلما سدد في القسم الاول الذي هو الدلالة التسمية  
على طلب الفعل بل في السمة لانه هو ما لا يدل على طلب الفعل دلاله وضعية ولما كان سؤل الهمم  
وان لم يكن هذا محمول المنسب بل هو ما يعمل او كيف كذا يتعد في جزئ الخبرين الاتصالي الصادره

تور

الكذب عن طريق الصدق على مورد  
غيره ولا يفتقر الخبر والملازم على مورد

وهو عدم التوراج على مقتضى  
التسمية

عن العلة المسا در من الالفاظ معا بها التوراه عنها محسب المحرر وقد عا الاستعمال بدل الوضع  
عاطل لثقل فلما سدد في النسبة وايضا المطا الاستعمال هو تقيده الى طلب المتكلم لا التوراه  
فعل المتكلم والتسمية فعل لما اشبهاه ويلزم ما ذكرناه فان قلت التسمية ليس فعلا من افعال الخواارج  
والمسا درين لفظ الفعل او الاطلاق هو الافعال الصادرة عن الخواارج قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون ذلك  
فمنهني وعلمني في اشبهها امر او يربط قطعنا **قال** ولم بعد المسماة للخبر **الاول** بدل مال الاستعمال  
سنة للمطابق عما في المتكلم من الاستعمال فلما سببا للخبر مرعب ويراد بان المعصوم والاصح  
من الاستعمال هم المتكلم عما في المطا لاسنة عما في المتكلم من الاستعمال فاذا لوحظ المعصوم  
لم يكن ملك المسماة مرعبا ولا مرعبا وذلك سهل **قال** والتي تحت الامر بنا على ان الهمم يكون  
المعمل **قال** وسبب جمان المتكلم لان المطا بالشيء ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى  
الهمم لان عدمه من الازل فلما يكون مقدر للجهد والاصح لا يحصله بل المطا هو كلف  
النسب عن الفعل وجب سبب ذلك الشيء الامر في ان المطا هو الفعل لان المطا بالشيء فعل  
مخصوص هو كلف محتمل لخروج يمكن اذ ارجح في الامر كما ذكره وعلى امر اجتهاده ان تقدر  
الامر بان طلب فعل فعله كلف فعله يصعب وذات حجة اخرى تتم ان المطا بالشيء هو  
عدم الفعل وهو مقدر للجهد باعتبار استتماره اذ لان الفعل هو الهمم والامر عدمه  
ولان لا يعمل فيصير **قال** ولما وردنا **الاول** جعل الفاعل طلب شي اعلم من طلب الفعل لانه جعله  
متشوا لا لطلب التهم وطلب غيره اعني طلب الفعل وطلب ركوه عرف ان الاسم الصالح الامر  
بدل على طلب الفعل وليس لاول المطا في الخبر اما فعل معطوف على راي فعل مع عدمه على راي الخبر  
وليس المطا بالاستعمال هو لعدم وقوعه ان يكون هو العمل اذ لا يفتقر ورعها اتفاقا  
فالاولي افعال الاثنا اذ اذ اذ على طلب الفعل دلاله وضعية فاما ان يكون المعصوم محمول  
شيء في الهمم من حسب هو حصول شي منه فعلا استعماله واما ان يكون المعصوم محمول شيء  
في الخارج او عدم حصوله فله فالاول مع الاستعمال امر الخ والسنة مع الاستعمال هي الخ وانما

منهني وعلمني  
عما في خبره  
الاستعمال

منهني وعلمني  
عما في خبره  
الاستعمال